الصباح الاقتصادية
12
العدد 3832 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 12 ربيع الآخر 1442 - الموافق 27 نوفمبر 2020
Friday 27 November 2020 - No.3832 - 13 th Year

مبنى البورصة يكتسي باللون البرتقالي دعماً لمبادرة الأمم المتحدة

المؤشرات «تتباين»..و«العام» ينخفض 1.7 نقطة

ناصر السنعوسي

جلسة متباينة للبورصة

لبنى أحمد القاضي

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 1ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5558ر68 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر03 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 272ر2 مليون سهم تمت عبر 20365 صفقة نقدية بقيمة 124 مليون دينار (نحو 434 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر3 نقطة ليبلغ مستوى 4374ر93 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر21 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 82ر8 مليون سهم تمت عبر 3088 صفقة نقدية بقيمة 5ر5 مليون دينار (نحو 19ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 1ر8 نقطة ليبلغ مستوى 6155ر05 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 189ر4 مليون سهم تمت عبر 17277 صفقة بقيمة 118ر5 مليون دينار (نحو 414ر7 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 1ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4473ر28 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر04 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 71ر7 مليون سهم تمت عبر 2514 صفقة نقدية بقيمة 4ر9 مليون دينار (نحو 17ر15 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (معادن) و(أسمنت خليج) و(ورقية) و(ريم) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(زين) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الأولى) و(أولى تكافل) و(عقار) و(تحصيلات) الأكثر انخفاضا.

اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

على جانب اخر أعلنت بورصة الكويت عن مشاركتها لمبادرة الأمم المتحدة في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة وذلك بهدف رفع وعي المجتمع حول الدور المحوري الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين المرأة وتعزيز حقوقها ومكانتها والتعريف بدورها الحيوي في العملية التنموية.

أسفرت جائحة فايروس كورونا المستجد عن تفاقم عوامل الخطر الرئيسية للعنف ضد النساء والفتيات، مثل البطالة وانعدام الأمن الاقتصادي وإغلاق المدارس.

ولمواجهة هذه التداعيات، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، حملة «اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة بحلول عام 2030» والتي تهدف إلى زيادة التحركات الدولية لرفع مستوى الوعي وحشد جهود المناصرة وتبادل المعرفة والابتكارات، وفي هذا الشأن، تدعوا منظمة الأمم المتحدة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقيادات الشبابية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام للتعاون معها لتوحيد الجهود العالمية من أجل التصدي لظاهرة العنف ضد النساء والفتيات. كما تدرك الشركات، التي أعلنت التزامها بالمبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة (WEPs)، الدور المهم للقطاع الخاص في دعم الجهود المبذولة لإنهاء العنف ضد المرأة. فيترتب على التحرش والعنف تكاليف باهظة على المرأة من حيث فقدان الدخل وتوقف التقدم الوظيفي والرفاهية العامة. ومن ناحية أخرى، تتأثر الشركات بتغيب الموظفين والموظفات مما يترتب عليه خسائر في الإنتاجية.

وتعد الحملة مبادرة عالمية بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة وإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويحتفى بها في جميع أنحاء العالم ابتداء من 25 نوفمبر، والذي يوافق اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتختتم في 10 ديسمبر، والذي يوافق اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وقد عمدت البورصة إلى إضاءة مبناها باللون البرتقالي مشاركةً منها في هذه المناسبة، وذلك للمساهمة في رفع الوعي العام بأضرار العنف بكافة أشكاله على النساء والفتيات. ويرمز اللون البرتقالي الذي يكتسيه المبنى ومباني أخرى في الكويت وحول العالم إلى مستقبل أكثر إشراقاً وخال من العنف.

تعليقاً على مشاركة بورصة الكويت بمبادرة الأمم المتحدة السامية، أوضح ناصر مشاري السنعوسي، رئيس إدارة التسويق والاتصال في بورصة الكويت: « يجتمع العالم من خلال حملة الـ16 يوم للأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة، وبورصة الكويت فخورة بالانضمام هذا العام لمناصرة الجهود المبذولة للحد منه. فالهدف من المشاركة في المبادرة العالمية هو تسليط الضوء على الأهمية البالغة لحماية المرأة والفتيات بشكلٍ عام من كافة أشكال العنف، والعمل على تمكينهن وحماية حقوقهن، كما تسعى بورصة الكويت من خلال مساهمتها في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وذلك تضامناً مع نهج دولة الكويت ورؤيتها لعام 2035.»

وقالت الدكتورة لبنى أحمد القاضي، رئيسة مركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، حول مشاركة بورصة الكويت في حملة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة: «نحن نفتخر بانضمام بورصة الكويت بإضاءة مبناها باللون البرتقالي، وهو خير دليل على دور البورصة في دعم ومساندة التنمية المستدامة الخاصة بتمكين المرأة. كما أن بورصة الكويت أول بورصة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي قامت بقرع الجرس لتمكين المرأة في يوم المرأة العالمي.»

كما رحبت سوزان ميخائيل، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، بإضاءة المباني الكويتية المميزة باللون البرتقالي لمساندة حملة الـ 16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة، قائلة: «يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في الحفاظ على صحة وسلامة ورفاهية الموظفات والموظفين. وترحب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهذا الدعم البين للقطاع الخاص الكويتي، بما في ذلك بورصة الكويت، لزيادة الوعي بحاجتنا الماسة جميعًا للعمل يدًا بيد لإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.»

ويهدف اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة إلى محاربة هذه الظاهرة حول العالم، وتركز فعاليات المنظمة للمرأة هذا العام على إدماج الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة باعتبار الرجل شريكاً أساسياً في المسئولية والمشاركة المجتمعية لإنهاء العنف ضد المرأة، إلى جانب دعم أصوات وجهود النساء والفتيات والمتطوعين ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

وكانت بورصة الكويت نظمت خلال الأعوام الثلاث الماضية فعالية «قرع الجرس» بهدف إطار جهودها لدعم المرأة الكويتية والإسهام في تفعيل دورها التنموي في المجتمع المحلي، باعتبارها نصف المجتمع، وفي مسعى للتأكيد على دورها المتفرد ومساهمتها الوفيرة في رفعة الوطن وازدهاره، مما جعل بورصة الكويت من أولى البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدم هذه المبادرة.

تعتبر بورصة الكويت رائدة في المساواة وتمكين المرأة، وقد شاركت الشركة في عدد من المبادرات المتعلقة بذلك بهدف رفع مستوى الوعي في القطاع الخاص حول أهمية تمكين المرأة على جميع الأصعدة.

وتأكيدا على التزام الشركة الراسخ بتعزيز ثقافة الادماج في بيئة العمل، وقعت بورصة الكويت على بيان دعم «مبادئ دعم المرأة»، والذي يهدف إلى دعم الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به الشركات لتحقيق «اهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030»، والصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

توقعات بارتفاعه خلال الأشهر القادمة

«الوطني»: 1.1 مليار دينار..عجز ميزانية الربع الأول من السنة المالية الحالية

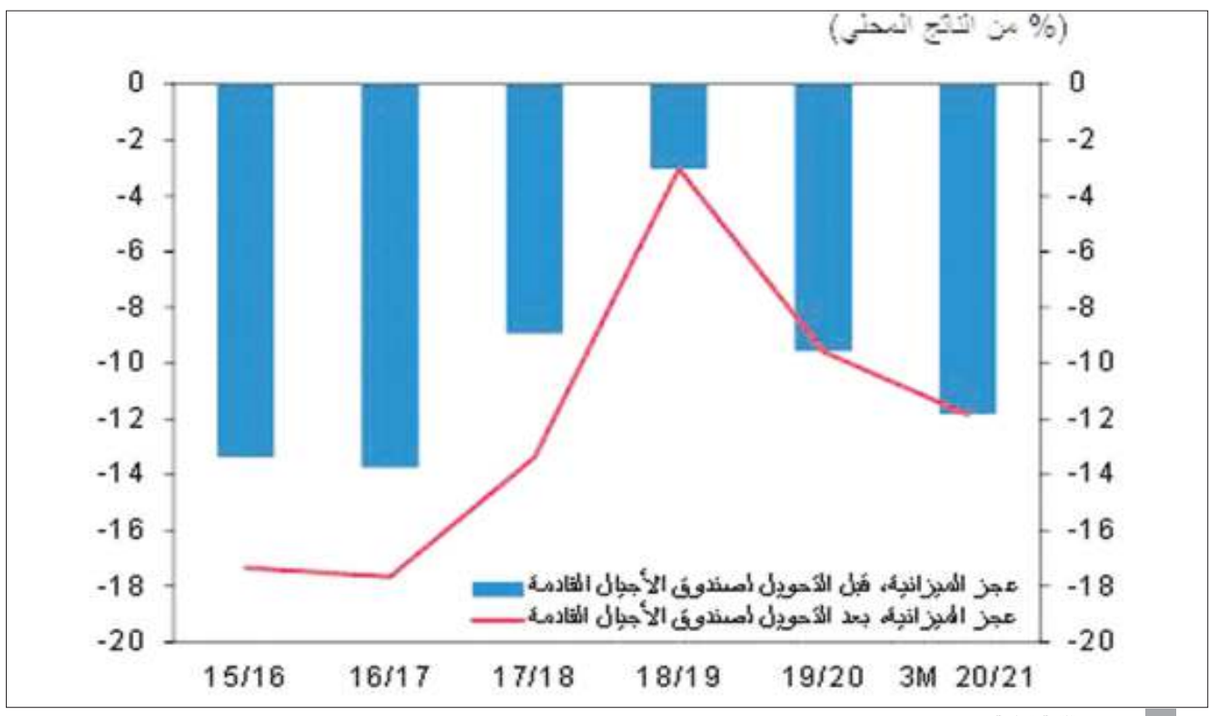

رصيد المالية العامة

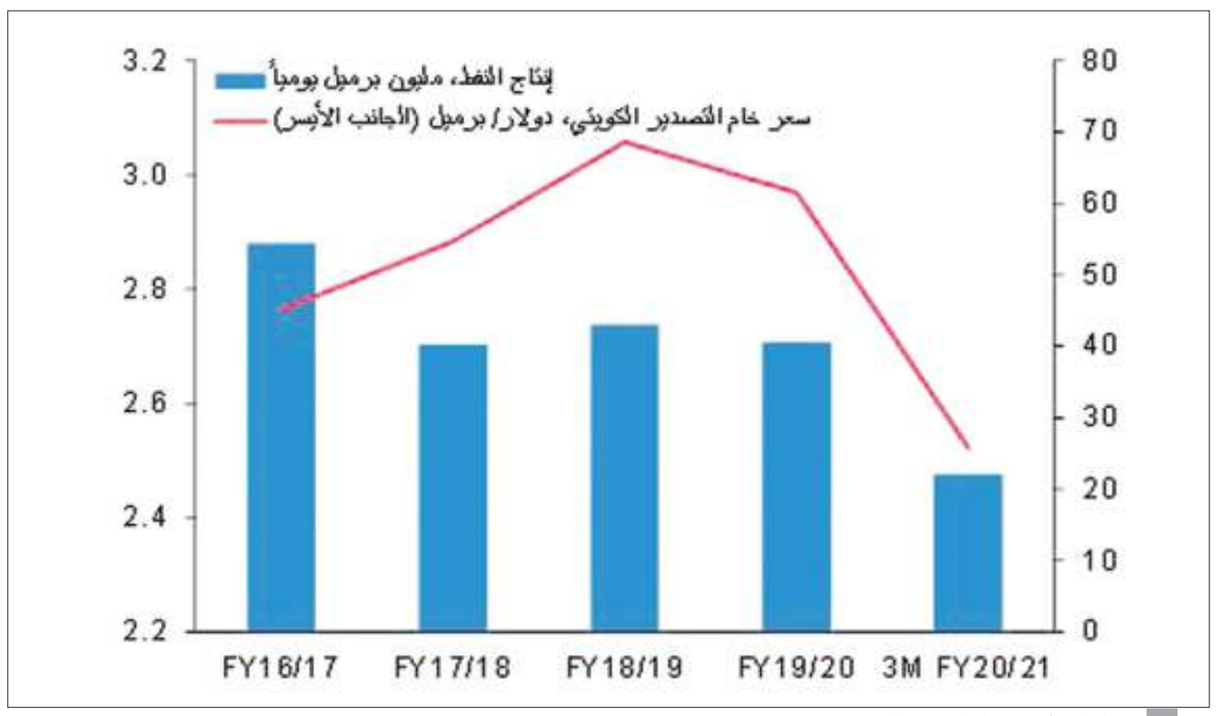

انتاج النفط وسعر خام التصدير الكويتي

- تراجع ملحوظ في الإيرادات النفطية وغير النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط
- انخفاض إجمالي النفقات بنسبة 20 % على أساس سنوي على خلفية تراجع الإنفاق الرأسمالي
- تمويل العجز الكبير المتوقع للسنة المالية قد يستنفد معظم موارد صندوق الاحتياطي العام

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن عجز ميزانية الكويت في الربع الأول وصل من السنة المالية 2021/2020 (أبريل- يونيو) إلى 1.1 مليار دينار كويتي مقابل فائض قدره 1.8 مليار دينار في الفترة المماثلة من السنة المالية 2020/2019 وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيكون من المبكر الحكم على نتائج ميزانية السنة المالية بأكملها بناءً على بيانات الربع الأول وذلك نظرا لبعض الأمور المتعلقة بتوقيت تسجيل بعض معاملات الإنفاق، إضافة إلى ميل الإنفاق العام للارتفاع بشكل حاد في نهاية السنة المالية. كما أن نتائج الربع الأول لا تتناسب مع توقعات الحكومة بتسجيل عجز يتخطى 14 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية.

تراجع حاد للإيرادات

انخفض إجمالي الإيرادات في الربع الأول من السنة المالية 2021/2020 بنسبة 72.1% على أساس سنوي ليصل إلى 1.4 مليار دينار كويتي مقابل 4.9 مليار دينار كويتي في الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية 2020/2019. وانخفضت العائدات النفطية، والتي شكلت حوالي 96% من إجمالي الإيرادات، بنسبة 71.1% على أساس سنوي، إذ تراجع سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 62.1%، على أساس سنوي، ليصل في المتوسط إلى 25.78 دولاراً للبرميل بينما انخفض إنتاج النفط إلى 2.48 مليون برميل يوميا في إطار الامتثال لاتفاقية الأوبك وحلفائها الخاصة بتقليص حصص الإنتاج. ومن جهة أخرى، انعكست تداعيات الجائحة على الإيرادات غير النفطية التي انخفضت بدورها بنسبة 84.5% على أساس سنوي إلى 52.7 مليون دينار كويتي فقط. كما تأثرت الضرائب والرسوم بشكل كبير، إذ تراجعت بنسبة 73% نتيجة لضعف أداء الشركات الكويتية والأجنبية، فضلاً عن التراجع الحاد لنشاط التبادل التجاري (الواردات والصادرات) خلال الثلاثة أشهر الممتدة ما بين أبريل ويونيو بنسبة 50.1% على أساس سنوي، وفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

انخفاض حاد على صعيد النفقات

وفي الوقت نفسه، انخفض إجمالي النفقات بنسبة 20.4% على أساس سنوي ليصل إلى 2.5 مليار دينار كويتي، مدفوعا بتراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 65.3% على أساس سنوي إلى 0.1 مليار دينار كويتي. كما تراجعت النفقات الجارية بنسبة 15.6% على أساس سنوي إلى 2.4 مليار دينار كويتي نتيجة لتراجع تعويضات العاملين والسلع والخدمات والمنح والمنافع الاجتماعية (بنسبة 11.3% و30.3% و17.8% و44% على أساس سنوي على التوالي).

إلا ان تراجع مستوى النفقات الجارية، خاصة بالنسبة للأجور والدعوم، والتي تعتبر ثابتة بصفة رئيسية، قد يكون مرتبطا بتوقيت تسجيل تلك المعاملات. كما أن النفقات الجارية عادة ما ترتفع بشكل حاد في نهاية السنة المالية لتصل إلى حد قريب من المبالغ المخصصة لها ضمن موازنة العام الحالي.

كماأثرت الإجراءات الاحترازية التي تم فرضها بهدف احتواء الجائحة سلباً على وتيرة إسناد المشاريع التنموية. وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة المتوقع ان يشهدها عجز الميزانية وصعوبة احتواء النفقات المتكررة مثل الأجور والدعوم، فسوف يواصل الإنفاق الرأسمالي تحمل وطأة الضغوط المالية خلال العام الحالي والاعوام القادمة أيضاً.

عجز ميزانية السنة المالية

استندت البيانات المعدلة لميزانية السنة المالية 2021/2020، التي أقرها مجلس الأمة في سبتمبر الماضي، على افتراضات أكثر تحفظاً لسعر برميل النفط (30 دولاراً مقابل 55 دولاراً في مسودة الموازنة الأولية) والإنتاج (2.5 مليون برميل يومياً مقابل 2.7 مليون برميل يومياً) مع توقع وصول مستوى العجز إلى 14.1 مليار دينار كويتي. وفي ظل تلك التوقعات، ستنخفض الإيرادات النفطية إلى 5.6 مليار دينار كويتي، بينما يتوقع أن تصل الإيرادات غير النفطية إلى 1.9 مليار دينار كويتي. ومن جهة أخرى، تم خفض إجمالي مخصصات الإنفاق بنحو مليار دينار كويتي والتي تم استقطاعها بصفة رئيسية من الانفاق الرأسمالي (29.3%) بينما تم الإبقاء على مستوى النفقات الجارية دون تغيير يذكر. ونتوقع أن يكون مستوى العجز أقل من ذلك، ليصل إلى حوالي 10.5 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 33% من الناتج المحلي الإجمالي (على أساس افتراض سعر برميل النفط عند مستوى 40 دولارا للبرميل وخفض النفقات بنسبة 5%). إلا أن جميع السيناريوهات المحتملة تتوقع استخدام معظم الموارد المتبقية في صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز المتوقع. وعلى الرغم من أن الإصلاحات المالية التي طال انتظارها أصبحت من الضرورات الملحة، إلا أن أي تدابير سيتم اتخاذها في الوقت الحالي لن تكون كافية لمعالجة أوضاع المالية العامة على المدى القصير. لذا، فإن إقرار قانون جديد للدين العام (على الأرجح بعد الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في 5 ديسمبر) سيوفر تمويلاً مؤقتاً لمعالجة الاختلالات في هيكل الميزانية عن طريق تطبيق العديد من التدابير المتعلقة بالإيرادات والنفقات في سياق برنامج تعديل مالي شامل متوسط الأجل. ومن جهة أخرى، فإن استخدام موارد صندوق الأجيال القادمة لتمويل النفقات الجارية المرتفعة لن يحظى بترحيب من المستثمرين أو وكالات التصنيف الائتماني.